

تصريح صحفي

إثر نجاح القطاع المصرفي الكويتي في مواجهة تداعيات فايروس كورونا، بنك الكويت المركزي يباشر العودة التدريجية عن تخفيف المتطلبات الرقابية التي طبقتها لمواجهة الجائحة

في إطار مراجعة بنك الكويت المركزي المستمرة لتعليماته الرقابية، وفي ضوء متانة أوضاع البنوك الكويتية بعد تخطيها بنجاح للسنة الأولى من أزمة جائحة كورونا، قرر بنك الكويت المركزي الشروع في العودة التدريجية عن تدابير تخفيف المتطلبات الرقابية التي طبقتها البنك في أبريل 2020 عبر تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macroprudential Tools)، وذلك ضمن حزمة التدابير الاستباقية لمواجهة تداعيات الجائحة.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل أشار فيه إلى أن تخفيف المتطلبات الرقابية على البنوك جاء بهدف تحصين القطاع المصرفي ضد تداعيات انتشار الفايروس، وتعزيز قدرة القطاع على ممارسة دوره الحيوي في تقديم الائتمان لقطاعات الاقتصاد المختلفة لتمكينها من مواجهة تلك التداعيات.

ونوه المحافظ الهاشل إلى أن المؤشرات الإيجابية للقطاع المصرفي على مستوى كفاية رأس المال والسيولة والربحية وجودة الأصول، برغم تحديات البيئة التشغيلية، تدل بوضوح على نجاح الجهاز المصرفي في تخطي السنة الأولى من الأزمة بنجاح، وأن السياسة الرقابية الحصيفة التي دأب بنك الكويت المركزي على تطبيقها على مدار العقد الماضي إلى جانب حزمة التدابير الاستباقية التي طبقتها البنك في مواجهة الجائحة قد آتت ثمارها على النحو المأمول ومكنت القطاع المصرفي من دخول هذه الأزمة من موضع قوة. كما أن بعض البنوك قد تحسنت بعض مؤشرات السلامة المالية لديها عما كانت عليه في عام 2019، وذلك كما بينته النتائج التي عرضها بنك الكويت المركزي في ملتقى الاستقرار المالي المقام في يوليو الماضي، وأردف المحافظ بالقول إن اختبارات الضغط التي طبقتها البنك المركزي على وحدات القطاع المصرفي تؤكد متانة أوضاع البنوك في ظل أكثر السيناريوهات تشدداً.

وفي ضوء ذلك شرع بنك الكويت المركزي بالعودة التدريجية عن تخفيف المتطلبات الرقابية على مستوى نسبة السيولة الرقابية، ومعيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، والفجوات التراكمية في نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، والحد الأقصى المتاح لمنح التمويل، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل، وإعادة ما كانت عليه قبل الأزمة، مع الإبقاء على وزن المخاطر المخفف للائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند نسبة 25% المطبقة منذ أبريل 2020 بهدف دعم تلك المشاريع وتشجيع البنوك على تقديم الائتمان لها على نحو يساهم في تعافي هذا القطاع من الأضرار التي لحقت به.

واختتم الدكتور الهاشل بالقول، إن بنك الكويت المركزي مستمر في متابعة أوضاع القطاع المصرفي عن كثب واتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وكل ما من شأنه المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

المتطلب الرقابي	تعديل الحدود في 2022/1/1	تعديل الحدود في 2023/1/1
– نسبة السيولة الرقابية	من 15% إلى 16.5%	من 16.5% إلى 18%
– معيار تغطية السيولة	من 80% إلى 90%	من 90% إلى 100%
– معيار صافي التمويل المستقر	من 80% إلى 90%	من 90% إلى 100%
– الفجوة التراكمية السالبة لسلم الاستحقاقات:		
○ سبعة أيام فأقل:	من 15% إلى 20%	من 15% إلى 10%
○ شهر فأقل:	من 25% إلى 30%	من 25% إلى 20%
○ ثلاثة أشهر فأقل:	من 35% إلى 40%	من 35% إلى 30%
○ ستة أشهر فأقل:	من 45% إلى 50%	من 45% إلى 40%
– الحد الأقصى المتاح للتمويل	من 95% إلى 100%	من 95% إلى 90%

تعديل الحدود في 2023/1/1	تعديل الحدود في 2022/1/1	المتطلب الرقابي
من 11.5% إلى 13.0%	من 10.5% إلى 11.5%	– الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1+AT1+T2)
من 9.5% إلى 11.0%	من 8.5% إلى 9.5%	○ الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (CET1+AT1)
من 8.0% إلى 9.5%	من 7.0% إلى 8.0%	○ الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1)

2021/10/12